

التدابير المالية والإدارية للأسواق الأندلسية في العصر الإسلامي الوسيط

Financial and administrative measures of Andalusian markets in the Islamic Middle Ages

حاكي حبيب¹¹ جامعة تيارت (الجزائر)، habib.hakemi@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2024/05/12 تاريخ القبول: 2024/09/02 تاريخ النشر: 2024/10/01

ملخص:

يندرج البحث ضمن مقارنة سوسيولوجية وتاريخية عن إسهامات السلطة الحاكمة بالأندلس في التدابير والتنظيمات الإدارية والمالية للأسواق الأندلسية، وعلاقة الرعية بها في خضم مختلف الإصلاحات الإدارية المتعاقبة، ومحاولة استخلاص النتائج العملية والميدانية للممارسات التجارية وسلوكيات التجار وأهل الصنائع والحرف، وناسب ذلك عرض مفصل لأشهر البضائع والمنتجات الفلاحية والصناعية، وطبيعة الخدمات المرتبطة بالأسواق. كلمات مفتاحية: الأندلس؛ السوق؛ الحسبة؛ السلطة؛ المجتمع؛ الأموال؛ أهل الحرف والصنائع.

Abstract:

The research falls within a sociological and historical approach to the contributions of the ruling authority in Andalusia to the administrative and financial measures and regulations of Andalusian markets, and the relationship of the subjects to them in the midst of various successive administrative reforms, and an attempt to extract practical and field results for the commercial practices and behaviors of merchants and people of industries and crafts, and this was appropriate for a detailed presentation of the most famous agricultural goods and products. Industrial, and the nature and types of services related to the markets.

Keywords: Andalusia; market; Hisbah; Authority; the society; money; People of crafts and industries.

*المؤلف المرسل: حاكي حبيب

1. مقدمة

ما يشد انتباه الباحث في التاريخ الحضاري للأندلس وأهلها هو ذلك الزخم المعرفي الثري والمتنوع الذي شغل مناحي الحياة المختلفة: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والفنية؛ بل لا يكاد يخلو فن من فنون المعرفة النقلية والعقلية إلا وأهل الأندلس فيه نصيب؛ فمن كتاباتهم عن شؤون الملك والسياسة وتجلياتها، إلى الكتابة عن الطبخ وألوان الطعام، وأصوات الإيقاعات الموسيقية وقياس نغماتها، في توثيق عجيب لمسارات حياتهم وأنماطها،

حاكي حبيب

وعلاقتهم الإنسانية وسلوكياتها، وإثبات راسخ للذات الأندلسية ومكتسبات الذاكرة الجماعية بأبعادها الحضارية، ومن بين الموضوعات التي وقع اختياري عليها في محاولة لتقصي ماهيتها: موضوع "الأسواق" لاعتبارات اجتماعية واقتصادية بحتة؛ فهي ملتقى الخاصة والعامة، ومقصد طالبي المال والمعاش، وحلقة وثيقة في مفاهيم فلسفة العقد الاجتماعي وسياقها الجدلية بين السلطة والمجتمع، ضمن إشكالية صيغ محتواها على النحو التالي:

ما الترتيبات الإدارية والتنظيمية التي عرفتها الأسواق الأندلسية على مدار حقها الزمنية المختلفة؟ وكيف للأسواق في مفهومها الشامل التوفيق بين مختلف مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على اعتبار أنها تحوم في فلك المحاور الفلسفية الكبرى لتجمعات البشرية؛ وهي الإنسان والمال والسلطة والمنفعة والأخلاق، والتي تتجانس أحيانا وتتناقض في أحيان أخرى؟ وما مدى تأثيراتها في السيرورة المقاصدية التي أنشأت لأجلها المعاملات المالية بين مسلمي الأندلس؟

من هول ما تقرأ لجلة من الباحثين المحدثين عربا كانوا أم أجنب تخلصوا في البحث عن صورة الاقتصاد الأندلسي؛ هو إفرادهم لعبارات رنانة لا يتحملها المنهج العلمي كالازدهار والنمو والتطور والوفرة والرفاه؛ وهي مصطلحات اقتصادية ذات دلالات علمية بحتة لا يمكن بأي حال أن تصدر من مؤرخي العلوم الإنسانية لاعتبارات موضوعية أهمها: بعدهم عن مناهج مدارس علم الاقتصاد المرتبطة بإحداثيات علمية، وحسابات دقيقة مبنية على أرقام حقيقية وإحصاءات ثابتة، يتم من خلالها معرفة الناتج المحلي الإجمالي (Domestic Product) (Gross) للدولة والذي يمكن الباحث من قياس قيمة العملة النقدية، وحساب مؤشرات النشاط الاقتصادي وأدائه، والاطلاع على معدلات التضخم، وقانون العرض والطلب (the law of supply and demand)، الذي يحدد قيمة السلع والخدمات بين الارتفاع والانخفاض ضمن علاقة عكسية أو متوازنة تبين أسباب تغير الأسعار وطرق التحكم فيها، وانخفاض نسب الفقر وارتفاعها، وتقاس مؤشرات هذا النشاط عند علماء الاقتصاد بالدورات الاقتصادية ومراحلها: (The Economic Cycle)، (بن قدور، 2018، الصفحات 69-75) وإذا ما تمكن الباحث في التاريخ من الإلمام بهذه المعطيات، أمكنه حينذاك أن يقدم مقارنة موضوعية للنشاط الاقتصادي للدول والأنظمة في العصر الوسيط دون شطط منه أو غلو في التوصيف.

1. تعريف السوق وتاريخ ظهوره في الأندلس

السوق هو الموضوع الذي تلتقي فيه جميع شرائح المجتمع، ومقصدهم ليس فقط تلبية الأغراض المعاشية اليومية من مستلزمات البيوت والمطابخ، وإنما هو من الناحية الاجتماعية ملتقى للتعرف على أحوال الناس وطبائعهم، وفضاء رحب للتواصل وتلقف ما جد من أخبار الحكام وأهل السياسة وتصاريقهم، وأنباء العامة ومصائرهم؛ ولذلك يقصده رسل السلطان لإعلام الناس بما جد من أخبار وأوامر سلطانية، ويقصده الصاحبة للإبلاغ عن أخبار الجنائز ومواعيد المناسبات، وهو منفذ نفسي غاية في الأهمية للنساء؛ فيه يحققن رغبات مادية وأخرى ترويحوية من خلال التبضع والخروج من روتين البيوت ومللمها، ورتابة الحياة وثقلها.

1.1. من الفتح إلى غاية نهاية عصر الولاة

ظهرت الأسواق في الأندلس الإسلامية مع بداية استقرار المسلمين الفاتحين بالمدن والقرى والأقاليم المفتوحة، إذا ما ربطنا ذلك بالحقبة الإسلامية؛ وإلا فإنها لا تخلو من الوجود في العصر القوطي، (مؤنس، 2008، الصفحات 28-35) وليس من المستبعد اتصال الفاتحين بأهل البلاد من الفلاحين والحرفيين وأهل الصنائع نظراً لحاجة الطرفين إلى ما في يد غيره؛ بالإضافة إلى بعد الفاتحين عن ديارهم في العدو المغربية، ويعتبر العامة من النصراري واليهود - من السكان الأصليين ممن لا صلة لهم بالحروب والذين أعطوا الأمان على أنفسهم وممتلكاتهم - مكون مهم في عمارة الأسواق ورواجها في هذا العصر، (عنان، 1997، الصفحات 65-66) وعلى الرغم من شح النصوص المصدرية فيم اتصل بالمجتمع الأندلسي عموماً في هذه المرحلة الفتية من التاريخ الأندلسي؛ إلا أنه يمكن أن نستنتج بعض الترتيبات والتنظيمات التي أدخلها المسلمون الفاتحون على الأسواق، ومختلف الممارسات التجارية بحكم رجوعهم دوماً إلى أحكام الشريعة الإسلامية ضمن مدونة أحكام السوق، وما علم في الدين بالضرورة؛ لاسيما إذا ما تعلق الأمر بالمعاملات المالية والتجارية؛ كتحرير الربا وإبطال التعامل به في الأسواق، ومنع بيع المحرمات كالخمور ولحوم الخنازير والميتة، فقد روى أحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف القرطبي (ت424هـ) عن عمر بن الخطاب "لا تبيع الأعاجم في سوقنا إلا أن يتفقها في الدين"، (بن عبد الله، 1955، صفحة 84) وأردف مبيناً "وينهى المسلمون أن يتعمدوا شراء اللحم من مجازر أهل الذمة"، (بن عبد الله، 1955، صفحة 94) وما اعتادوا على تحريمه؛ بل ومعاقبة المتعامل به وتعزيزه.

ولنا هنا أن نفرق بين الأراضي الأندلسية التي فتحت عنوة وتلك التي فتحت صلحاً في اختلاف الأحكام التشريعية وتكاليفها بين أهل الذمة؛ فالأراضي التي صالح اليهود والنصارى الفاتحين عليها لا دخل للمسلمين في ترتيبات حياتهم وممتلكاتهم وعبادتهم، ولهم الحرية في تنظيم أسواقهم وبناء كنائسهم مثلما اعتادوا عليه أول أمرهم، وذلك مقابل دفع الجزية، (ابن القوطية، 1989، صفحة 44) بينما هم مجبرون على تغيير أنماط حياتهم وسلوكياتهم في الأراضي التي فتحت عنوة.

ما من شك في أنّ فتح الأندلس مهد الطريق أمام عامة بلاد المغرب الراغبين في البحث عن فرص البلاد المفتوحة حديثاً وما تدره عليهم من أرزاق ومكاسب؛ فكان منهم التجار والحرفيون وأهل الصنائع والمزارعون، وجميع من قدر على ركوب البحر والانتقال إلى عدوة الأندلس، ولنا في توصيف المقري التلمساني ما يدل على ذلك ويدعمه بقوله: "وتسامع الناس من أهل بر العدو بالفتح على طارق بالأندلس وسعة الغنائم فيها فأقبلوا نحوه من كل وجه، وخرقوا البحر على كل ما قدروا عليه من مركب وقشر". (المقري، 2016، صفحة 259)

لا تطلعنا المصادر التاريخية على وجود بوادر تنظيمية للتجارة وأسواقها في المدة التي أعقبت مرحلة الفتح الإسلامي؛ وما يدل أكثر على هذا التمازج والاختلاط المجتمعي في جوانبه الاقتصادية هو إبقاء الفاتحين المسلمين على النقود البيزنطية والقوطية، وحرية التعامل بها، مع بعض التغييرات البسيطة التي أدخلت عليها، وهذا على مدار قرابة عشر سنوات من فتح الأندلس؛ وهو ما تشير إليه مختلف القطع النقدية المضروبة بين سنتي (98-99هـ/717-718م)،

حاكي حبيب

مع الإقرار بندرة الاكتشافات والحفريات في هذه الحقبة تحديداً، (García, 1991, p. 431) ثم تراجع الفتوحات الإسلامية شمالاً في مرحلة الولاة (92-138هـ/711-756م) بسبب ما شهدته هذه الفترة من اضطرابات سياسية كثرت فيها الفتن والصراعات بين القبائل العربية والبربرية؛ وهو ما أثر على أوضاع المجتمع الأندلسي الجديد، وانعكس سلباً على الجوانب الاقتصادية كالزراعة والتجارة ومختلف الحرف، ويفهم من جملة النصوص الأثرية التراجع الحاد للمنتجات وندرتها، وارتفاع الأسعار، وانعدام الأمن والاستقرار؛ بل ومشاركة العامة وأهل السوق في أتون هذه الثورات. ولعل الخاصية الأهم في هذه الحقبة هو ما وردت الإشارة إليه عرضاً من حركية الملاحة البحرية وتزايد نشاطها بين العدوتين المغربية والأندلسية مقارنة بما كان عليه الوضع قبل الفتح، والذي لا يستبعد معه توالي نقل البضائع والسلع كالحبوب والأنعام ومختلف عروض التجارة (البكري، 2003، الصفحات 266-271) بسبب التقارب الجغرافي بين الضفتين؛ وهو مؤشر غاية في الأهمية في رواج الأسواق وتنوع معروضاتها إذا ما توفر الاستقرار وأمن الناس على ممتلكاتهم.

2.1. الأسواق في عصر الدولة الأموية

استقرت أوضاع البلاد الأندلسية واستتب أمنها مع دخول عبد الرحمن بن معاوية إلى الأندلس وتغلبه على خصومه، وأسهم ذلك في إعلان تأسيسه لإمارة أموية على نهج أجداده في المشرق، واتخاذ مدينة قرطبة حاضرة لدولته، ومع ولايته بدأت بوادر التنظيمات الإدارية والمالية بالظهور؛ فشملت مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، والتي تطورت مع توالي أمراء البيت الأموي لأزيد من قرنين وثمانين سنة، وإن تباينت فترات حكمهم بين عهدي الإمارة (138-316هـ/756-928م)، وإعلان الخلافة إلى غاية سقوط دولتهم (316-422هـ/928-1031م)، وليس أمامنا إلا مواصلة التأريخ لأوضاع "الأسواق" وما طرأ عليها من تداوير وإصلاحات، وأبرز معالم تطورها إجمالاً خلال العصر الأموي.

كان أول ما أقدم عليه عبد الرحمن الداخل في هذا الجانب أن أولى اهتمامه لعمارة المدن وتشبيد مرافقها ومبانيها وجنائها وبساتينها، (المقري، 2016، صفحة 346) وكان مولعاً بالزراعة وضروبها فجلب ما كان غريباً عن الأندلس من بذور الثمار والغروس من بلاد المشرق، (الخشني، 2008، صفحة 17) ومنها تأسيسه لأول دار في صناعة المنسوجات عرفت بـ"الدار البردية"؛ (ابن حيان، 1965، صفحة 66) والبردة والبرود كساء مخطط يلتحف به، فراجت تجارة الأسواق وأمن طرق البلاد ومسالكها وحى ثغورها، وضبط إقطاع الأراضي والضيع¹⁶، واتخذ داراً لضرب العملة؛ وهو ما تؤكد القطع النقدية الباقية من عهده إلى يومنا هذا، وارتفع الخراج ومعه الجبايات، (هادي، 2016) فزادت موارد خزينة الدولة واتسعت مصارفها، والمطلع على ما فرضه من جزية على الممالك النصرانية يدرك حجم ما بلغته الأندلس في عصره، (الذهبي، 1981، صفحة 250) وما من شك في أن إسهاماته لبي بوادر مهمة في عمارة الأسواق وتنويع مواردها ومنتجاتها الفلاحية والصناعية.

التدابير المالية والإدارية للأسواق الأندلسية في العصر الإسلامي الوسيط

استمر أبناء عبد الرحمن الداخل وأحفاده في تديير شؤون المدن الأندلسية وتطوير مرافقها وتمهينة عمرانها، وتنافس الأمراء والخلفاء في العمارة وتنشيط المراكز الحيوية للدولة؛ فبلغ ببعضهم بناء مدن بأكملها بمختلف هياكلها ومنشآتها كما هو الحال بال خليفة عبد الرحمن الناصر حين بنى مدينتي المرية و الزهراء ، وابتنى المنصور بن أبي عامر حاجب الخليفة هشام المؤيد بالله مدينة الزاهرة، ويكاد يجمع الباحثون المحدثون، وبخاصة الإسبان منهم ممن درسوا مختلف القطع النقدية الأندلسية و بينوا قيمتها المالية والتجارية على حقيقة التأثير الواضح لقوة العملة النقدية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية في عهد الخلافة الأموية بالأندلس. (Salvador, 1994, pp. 227-230)

أمكنا أن نوجز أبرز الإنجازات التي أسهمت في تطوير الأسواق وما رافقتها من تدابير إدارية ومالية خلال العصر الأموي في النقاط التالية:

- تنشيط الحركة التجارية الداخلية والخارجية وتأمين طرقها البرية والبحرية.
- تطوير العملة النقدية وتحسين عيارها ووزنها وانتظام دور سكها، وتعدد مناجم استخراج الذهب والفضة وغيرها من المعادن النفيسة (الحديد والنحاس وما شابه).
- أسهم الفقهاء والكتاب -بتشجيع من أمراء بني أمية- في تحرير النصوص المتعلقة بتدابير الأسواق وأحكامها، والكتابة عن نوازل المعاملات المالية وعقود إبرام الصفقات التجارية.
- ازدهرت الفلاحة وتنوعت منتجاتها من حبوب وخضروات وفواكه في الأسواق، وعرفت تربية المواشي نشاطاً حيويًا، وقد أسهمت بذلك في تزويد الجزارين باللحوم على اختلاف أنواعها.
- انتعشت المنتوجات الصناعية وراجت أسواقها؛ ومنها المعدنية والزجاجية والفخارية والخشبية.

3.1. الأسواق في عصر ملوك الطوائف

على الرغم من مرحلة الضعف والهوان الذي وسم به عصر ملوك الطوائف (422-484هـ/1030-1091م) على الصعيد السياسي وتعدد الصراعات فيما بينهم؛ إلا أنهم تنافسوا في ضروب العمارة وفنونها وترف الحياة ومباهجها، وغدت لكل حضرة أسواقها ومسالك خاصة بتجارتها، واشتهرت كل إمارة بألوان معينة من مواردها ومنتجاتها التي ميزت تجارتها وأسواقها؛ ويكاد يجمع المؤرخون على الغبن الذي تعرض له التجار وأهل الأسواق بسبب ارتفاع الضرائب والإتاوات التي فرضت عليهم مقابل دفعها للنصارى لا سيما في الإمارات المحاذية لهم في الشمال، ولنا هنا أن نركز فقط على أشهر الممالك وما أشير إليه إجمالاً عن أحوال أسواقها؛ فإشبيلية بني عباد" سوقها عامرة وخلقها كثير، وأهلها مياسير، وجل تجارتهم الزيت يتجهزون به إلى المشرق والمغرب براً وبحراً" (الحميري، 1985، صفحة 59) ويعود السبب في ذلك إلى شهرة جبلها المسمى " الشرف" الغني بأشجار التين والزيتون. (الحميري، 1985، صفحة 59)

أما قرطبة بني جهور "فتجارها مياسير وأحوالهم واسعة؛ وهي ذاتها مدن خمس يتلو بعضها بعضاً، وبين المدينة والمدينة سور حاجز، وفي كل مدينة ما يكفها من الأسواق"، (الحميري، 1985، صفحة 457) وقد اشتهرت أسواقها بصناعة الورق ذو الجودة العالية ونسخ الكتب وكثرة المكتبات، وفي مناظرة ابن رشد للطبيب ابن زهر ما يفيد هذا المعنى

حاكي حبيب

بقوله متفاخرا بقرطبة وأهلها: "إذا مات عالم بإشبيلية فأريد بيع كتبه حملت إلى قرطبة حتى تباع فيها، وإذا مات مطرب بقرطبة فأريد بيع تركته حملت إلى إشبيلية، وقال: وقرطبة أكثر بلاد الله كتباً". (المقري، 2016، صفحة 463)

أما طليطلة بني ذي النون فهي ذات "بساتين محدقة وأنهار مخترفة ودواليب دائرة وجنات يانعة وفواكه عديمة المثال، وعلى بعد منها في جهة الشمال الجبل العظيم المعروف بالشارت؛ فيه من الغنم والبقر الشيء الكثير...وفي جبال طليطلة معادن الحديد والنحاس...ومن خواصها أن حنطتها لا تسوس على مر السنين...وزعفران طليطلة هو الذي يعم البلاد ويتجهز به إلى الآفاق، وكذلك الصمغ السماوي". (الحميري، 1985، صفحة 394)

أما ألمرية بني صمادح فكان "بها من كل الصناعات كل غريبة، وكان بها من طرز الحرير ثمانمائة طراز، وتعمل بها الحلل والديباج والسقلاطون والأصبهاني والجرجاني والستور المكلفة والثياب المعينة والعتابي والمعاجر وصنوف أنواع الحرير...وصنوف آلات النحاس والحديد...ومن فواكه واديها الكثير الرخيص، وكانت تقصدها مراكب التجار من الاسكندرية والشام". (الحميري، 1985، صفحة 538)

أما غرناطة بني زيري "فأسواقها عامرة بمختلف الزروع والثمار، وفيها من الحرير والكتان مالا مثيل له في الأندلس، وبها معادن الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص". (الحميري، 1985، صفحة 46)

أما مالقة بني حمود فكان فيها "أسواق جامعة كثيرة في الريض والمدينة، يكثر فيها شجر التين الذي يحمل إلى مصر والشام والعراق، وهي كثيرة المياه والينابيع". (الحميري، 1985، صفحة 517)

أما بلنسية العامريين الصقالبة فهي مدينة "عامرة كثيرة التجارات، ولها أسواق...وهي على نهر جار ينتفع به، ويسقي المزارع وعليه بساتين وجنات وعمارات...كثيرة الفواكه والثمار"، (الحميري، 1985، صفحة 97) وقد نبه ابن عذاري إلى ما بلغته الجباية في هذه المدينة في عهد الأميرين الصقلبيين "لأول ولايتهما 120 ألف دينار في الشهر ومن شاطبة يستخرجانها بأشد العنف من كل صنف". (ابن عذاري، 1983، الصفحات 99-107)

أما سرقسطة بني هود فكثيرة الفواكه وأسواقها عامرة وأسعارها رخيصة وشهرة بضائعها لا نظير لها في الأندلس، غير أن صاحب المدينة كان يفرض "الإتاوات المالية والضرائب على رعيته ليدفعها للنصارى". (الحميري، 1985، صفحة 317)

هذه كبرى الممالك الأندلسية شهرة، غير أن هناك إمارات صغيرة عربية وبربرية انتشرت في ربوع الأراضي الأندلسية، ولكل إمارة أقاليمها وحدودها ومواردها وأسواقها، منها: إمارات السهلة وقرمونة ورندة ومورور وأركش ولبلة وشلب وشنتمرية ومرتلة وأفلنت ودانية ومرسية. ينظر عن هذه الإمارات ومن حكمها من الأسر العربية والبربرية ابن الخطيب في أعلام الأعلام. (ابن الخطيب، 1965، الصفحات 205-226)

4.1. الأسواق في عهدي المرابطين والموحدين

تولت القبائل البربرية المغربية حكم بلاد المغرب والأندلس من النصف الثاني للقرن 5هـ/11م وإلى غاية بداية القرن 7هـ/13م ممثلة في دولتي المرابطين والموحدين اللتين اتخذتا من مدينة مراكش حاضرة لهما، وقد مرت الأسواق

التدابير المالية والإدارية للأسواق الأندلسية في العصر الإسلامي الوسيط

الأندلسية في هذه الحقبة بجملة من التغييرات التي أثرت في طبيعة التنظيمات والترتيبات التي عرفها النظام التجاري إجمالاً، وهي الموجزة فيما يلي:

- الاهتمام بجودة العملة النقدية الذهبية والفضية، وهو ما أسهم في شهرة الدينار المرابطي ومنافسته لبقية العملات الدولية من ناحية الوزن والجودة.

- إن ظهور مراكش عاصمة للعدوتين المغربية والأندلسية زهاء القرن ونصف، وسهولة الاتصال الجغرافي بين ضفتي المتوسط شجع على تنامي التجارة البحرية وتعدد أساطيلها؛ وهو ما عمل على تنشيط حركة الأسواق ورواجها، وسهل الانتقال الكبير والمتعدد للأفراد ومختلف البضائع والسلع.

- على الرغم من سياسة التسامح والرفاة بالرعية التي اتبعها أمير المرابطين يوسف بن تاشفين في بداية حكمه كتخفيض الضرائب ورفع أنواع المكوس عن التجار وأهل الأسواق؛ إلا أن الفترة التي تولى فيها ابنه علي شهدت ارتفاعاً كبيراً في مختلف أنواع الضرائب والمكوس والقبالات بسبب الحروب مع النصارى وارتفاع تكاليفها؛ وهو ما انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية في الأندلس.

- عرفت السنوات الأخيرة للدولة المرابطية اضطرابات سياسية أثرت في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية، والتي اصطلاح أهل الأندلس على تسميتها بـ "الفتنة" بداية من سنة 539هـ/1144م، وعادت الأندلس إلى التشرذم والانقسام وظهور الإمارات القبلية والطائفية، وارتفعت أثمان السلع والخدمات، وعانت الأسواق من الندرة والغلاء، وانحدرت قيمة العملة وتعددت الهجرات الداخلية والخارجية. (دندش، 1988، الصفحات 35-99)

- الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها عبد المؤمن بن علي من خلال الاكتفاء بجباية الموارد الشرعية دون الضرائب والمكوس الوضعية كالزكاة والأعشار وخمس الغنائم، وقد ساعدت هذه الإجراءات في تشجيع التجار والمزارعين وأهل الحرف على ترقية أعمالهم وتنشيط حركة الأسواق.

- أدخل الموحدون جملة من الترتيبات والتدابير على الأسواق؛ ومنها: تغيير المصطلحات المتعلقة بتدابير الأسواق فمحتسب السوق أضحى يعرف بـ "أمين السوق" و "متولي السوق"، والضريبة بـ "البركة"، واستحداث تعابير للمنشآت التي ظهرت في الأسواق كالأبنية المغطاة باسم "القيصرية"؛ وهو نوع من الحماية للمحلات التجارية من عوامل الطبيعة، بالإضافة إلى تعزيز دوريات المراقبة والتفتيش للأسواق.

- اشتهر المنصور الموحد بإصلاحاته المالية والجبائية؛ وقد انعكست آثارها على حركية الأسواق ونشاطها، ومنه: إعادة تنظيم الدواوين والسجلات المالية "ديوان الأعمال المخزنية، وديوان المستخلص"، و "دار المال" أو "بيت مال المسلمين"، ويشرف على جميع هذه الدواوين عامل برتبة وزير يعرف بـ "صاحب الأعمال"، وقد سهمت هذه الإجراءات في تنشيط الحركة التجارية، وتنوع منتجات الأسواق ورواجها.

اضطربت الأوضاع السياسية والأمنية بعد هزيمة العقاب (609هـ/1212م) واختلت موازين الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الأندلس بحيث تضررت التجارة وانقطعت موارد الأسواق وغلت الأسعار، وقد أشار ابن عذاري إلى أن

حاكي حبيب

هذه الواقعة كانت السبب في هلاك الأندلس وتوالي المصائب وكانت السبب في توقف الناصر الموحي عن الجهاد إلى وفاته، (ابن عذاري، 1983، الصفحات 263-265) بل وكانت هذه الهزيمة من أبرز عوامل اضطراب البيت الموحي، وخروجهم النهائي من الأندلس بعد سنوات قليلة كثرت فيها الفتن وتكالب النصارى على الأراضي الأندلسية وسقطت معظم الحواضر الكبرى في أيديهم كقرطبة وبلنسية وسرقسطة وإشبيلية وجيان وبطليوس وغيرها، ومهدت الطريق لظهور إمارة بني الأحمر في غرناطة التي باتت المعقل الأخير لمسلمي الأندلس (635-897هـ/1238-1492م)؛ وهو الأمر الذي يدفعنا للحديث إجمالاً عن الأوضاع الاقتصادية، وحالة الأسواق تحديداً في عهد بني الأحمر بمملكة غرناطة وأقاليمها.

5.1. الأسواق في مملكة بني الأحمر

اتبع أمراء بني الأحمر سياسية إصلاحية منذ تأسيسهم لإمارة غرناطة، وقسموا مملكتهم إلى أقاليم إدارية مكونة من كبرى الحواضر الباقية في أيديهم؛ وهي: عاصمتهم غرناطة وأحوازها، ومدينة مالقة والمرية ولوشة ووادي آش، ولكل إقليم أحوازه وأرباضه وموارده وأسواقه، ويصف ابن خلدون الأحوال الاقتصادية عند زيارته للأندلس في هذه الفترة بقوله: "إنا نجد فيها رسوم الصنائع قائمة وأحوالها مستحكمة راسخة في جميع ما تدعوا إليه عوائد أمصارها كالمباني والطبخ... وتنفيذ الفرش والرياش وحسن الترتيب والأوضاع في بناء القصور وصوغ الآنية من المعادن والخزف وجميع المواعين وسائر الصنائع التي تدعوا إليها الترف و عوائده". (ابن خلدون، 1981، صفحة 938)

2. مواقع الأسواق الأندلسية وترتيباتها الإدارية

ليس ثمة معايير محددة يتم من خلالها اختيار مواقع الأسواق في المدن الأندلسية، وهو ما تثبتته الصور الطبوغرافية والمواقع الأثرية داخل المدن الأندلسية الشهيرة، فقد يقع في وسطها أو قرب المسجد الجامع أو عند جوانب بوابتها أو بالقرب من أسوارها بحسب ما ارتضاه العامة واشتهر في تاريخ مدنها وعمارتها، ولم ترد الإشارة إلى وجودها خارج أسوار المدن، إلا أسواق المواشي والخيول وما شابهها نظراً لما يتعلق بها من قذارة وروائح مستهجنة، أو ما كان من تغييرات لمواقعها بتدخل من السلطات الحاكمة، مثلما هو الشأن زمن الدولة الموحدية.

كانت الأسواق تحت إدارة مرافق المدينة، التابعة إدارياً لصاحب المدينة؛ وهو منصب ظهر في عهد الدولة الأموية، وعمم على جميع الحواضر والمدن الأندلسية، "ويجب أن لا يكون صاحب المدينة إلا رجلاً عفيفاً فقيماً شيخاً؛ لأنه في موضع الرشوة وأخذ أموال الناس"، وكانت مهامه تدار من خلال الإشراف على أوضاع المدينة ومرافقها اعتماداً على سجلات خاصة بإحصاء عدد مساجدها وإداراتها السلطانية وأسواقها وخاناتها وحماماتها، ومخازنها وأهرائها وطواحينها وأفرانها، وساحاتها وأوقافها وبساتينها ودورعامتها وخاصتهم، وسجونها ومقابرها وطرقها ودروبها وقنواتها، ومياهها وآبارها وقنابرها وبواباتها؛ وهو المسؤول الأول عن هذا النسيج العمراني والحضري المعقد والمتداخل أمام السلطان أو الحاجب وتحت

إمرته في حاضرة الدولة، وأمام الوالي والقاضي في بقية المدن البعيدة عنها "ويجب له أن لا ينفذ أمراً من الأمور الكبار إلا أن يعرف القاضي والسلطان بذلك"، وما يهمننا معرفته هو: ما الذي يمكن أن يدون في سجلات الأسواق تحديداً ؟ يمكن أن نستخلص إجمالاً بعض الترتيبات الإدارية والتنظيمية المدونة في سجلات الأسواق مع بعض التخمينات التقريبية، وأمثلة توضيحية على أن يكون "سوق مدينة مالقة" هو الأنموذج، على نحو ما هو مدون في الجدول التالي:

الجدول 1: سجلات الأسواق

أسماء التجار والمهنيين	طبيعة حرفهم وتجاريتهم	مواضع محلاتهم	سنة بداية النشاط	دفع الضرائب بحسب المدة المحددة
ذكر الكنية واسم المعنى ووالده وجدته وقبيلته	ذكر المهنة أو نوع عروض تجارته	تحديد المكان بذكر اسم الحارة والدرب وأقرب معلم له	تحدد السنة بمقاربة تاريخ بداية النشاط، والتنبيه في حال التوقف عنه	تختلف الضرائب والمكوس باختلاف طبيعة الممارسة التجارية
أبو عبد الله محمد بن فلان بن فلان التجيبي	بائع القمح والشعير والذرة والدرمك	وسط سوق مدينة مالقة بقرب الجامع الأعظم	في السنة التي كتب فيها فيها أبو عبد الله محمد السقطي (ق6هـ) كتابه حول الحسبة وأدائها	الأخذ على القفير الواحد نصف مد بالكيل

1.2. أبرز التنظيمات والتدابير الموكلة لمحتسب السوق

- تحديد أوقات العمل بالنسبة للمستأجرين والخدم والعمال.
- النظافة، لا يذبح الا في القصاري واخراج الفضلات خارج السوق، واصلاح قنوات صرف المياه تجنباً لنظافة السوق وتجنباً للأزبال والقاذورات، ومحاربة الحشرات والفيروسات، وإبعاد أهل الصنائع ذات الروائح الكريهة كالصباغة والديباغة وبائعوا المواشي، وإخراجهم خارج أسوار المدينة وبعيداً عن السوق.
- لا تذبح الأنثى تصلح للنسل، وعدم غسل الحوت بالملح والماء حتى لا يفسده ويعفنه.
- عدم الشطط في أخذ المكوس والضرائب إلا بقدرها.

- أعوان للمحتسب يراقبون السوق، ومن ذلك عامل يتتبع المسروقات ومراقبة الحمالين وعدم تملك الأرصفة والمواضع وبخاصة قرب الجوامع لاجتناب الخلاف، ولكن من سبق جلس، واحترام حرمة الجامع إن كان السوق بقربه، وجميع ما يؤذي الناس في السوق يجب تلافيه ومنهم بائعو الحطب والكنافون، وبائعوا الفحم فلهم موضع خارج السوق.

2.2. أمين الوزانين

هو موظف مكلف بمراقبة الموازين عرف باسم "أمين الوزانين"، يراقب موازين الصاغة وموازن بائي الخضر والفاواكه والحبوب وموازن العطارين.... وله طابع خاص رسمي يطبع به الموازين على اختلافها. (أبو مروان، 1987،

3. أشهر المهن والصناعات داخل الأسواق الأندلسية

الجدول 2: مهن وصناعات الأندلسيين

اسم الحرفة	اسم صاحبها	معناها
السكافة	الإسكافي	صانع الأحذية ومصلحها
الخرافة	الخراز	يخز الكتان والأقمشة
القلانسة	القلانسي	صانع القلنسوة
الحيافة	الحنك	صانع البرد والعباءات
الخيافة	الخياط	يخيط مختلف الثياب
العطارة	العطار	بائع الأدوية والعطارة
الغسالة	الغسال	غاسل الثياب والأواني
النجارة	النجار	يصنع مواد من أنواع الخشب
المحلاة	الحلواني	صانع الحلوى
الفران	الخباز	صانع الخبز بأنواعه
الفراشة	الفراش	مختلف الأفرشة
الحصارة	الحصار	صانع الحصائر
السماكة والحواتة	السماك	يصطاده من الأنهر والبحر
الباعة	بائع	بيع مستلزمات البيوت عامة
السمسرة	السمسار	وسيط بين البائع والمشتري
الحدادة	حداد	صناعة الحديد والمعدن
الدباغة	دباغ	دبغ الجلود والفراء
الزيات	الزيات	بائع الزيت
الخرافة	صانع الخزف	يصنع أواني من مادة الطين والأترية الخاصة
التوثيق	الموثق	يوثق العقود والصفقات بين البائع والمشتري
الصبانة	صانع الصابون	يصنع من مختلف المواد النباتية
الشماعون	الشمع //	يصنع من مختلف شحوم الحيوانات
النساجة	النساج/ النساجون	صانعوا الزرابي والأغطية ومختلف الأفرشة
البقالة	البقال/ البقالون	حوانيت خاصة ببيع البقوليات
الزياتة	الزيات/ الزياتون	بائعو الزيوت على اختلاف أصنافها
الزجاج	الزجاجي/ الزجاجون	صانعو الزجاج
نساجة القفاف والحبال	قفاف/ القفافون	صانعو القفاف والحبال والسلل من الحلفاء والجريد والخيزران

التدابير المالية والإدارية للأسواق الأندلسية في العصر الإسلامي الوسيط

الطرزة/ الطرز	الطرز/ الطرازون	يجيكون الكتان والحريز وغيره
القسارة	القصار/القصارون	غاسلو الثياب والأفرشة
الرفاءة	الرفاء/ الرفاؤون	يرفوا الأثواب أي يرقعونها
القراق/ الأقراق	صانعو الأقراق/قراق	نوع من الأحذية يصنع من الجلد
النخاسة	النخاس/النخاسون	بائعو العبيد والدواب
اللبادة	اللباد/ اللبادون	غاسلو الصوف
الصيرفة	الصير/في/ الصيرفيون	تغير العملة من الدينار والذهب، المسكوك والتبر...

4. معايير تحديد الأسعار ومحاورة الاحتكار

أثارة مسألة ظاهرة ضبط أسعار البضائع في الأسواق الأندلسية المبتكرة فضول جلة من المستشرقين والمستعربين، وبعد تتبع معايير حسابها في كتب الحسبة على اختلاف سنواتها ومضامينها، أشادوا بالطرق المعقدة التي اعتمدها المحاسبون في هذه العملية، وفرقوا في ذلك بين الأسعار الثابتة للمواد الأساسية كالقمح والشعير والحليب وما شابهها، والمتغيرة الخاضعة للعرض والطلب كالخضر والفواكه، وقد أخضعت مختلف المواد والسلع إلى المطابقة الحسابية أو حساب التكلفة (THE COST CALCULATION) قصد معرفة الفرق بين سعر تكلفة البضاعة أو الخدمة المقدمة وسعر بيعها؛ فانتهاوا إلى أن أهل الحسبة في الأسواق الأندلسية، استطاعوا بذلك المحافظة على المصلحة العامة للسكان، (Hidalgo, 2009, pp. 3-10) وحاربوا من خلالها الاحتيال والاحتكار والكسب غير المشروع؛ وهو ما لم تعرفه أسواق الممالك النصرانية الأوروبية في أوج ازدهارها. (Crego, 2018, pp. 270-285)

لطالما ارتبط اسم السوق في تاريخ الأندلس باندلاع شرارة ثورات العامة، وموضع تبليغ رسائل الدعاة السياسيين سرا وعلانية، و فيه عُرض المعتقلون والمحكومون لإذلالهم وتخويف العامة من مصير مخالفة الحكام، وقد يهانون بالطواف بهم في أرجاء السوق مكبلين مشياً أو على ظهور الحمير، وما ميز الأسواق في هذه العصور هو أن العديد من زبائنه من العبيد والجواري والخدم؛ إذ لا تخلو الأسواق منهم على اعتبار أنهم هم الموكلون بالخدمة في البيوت والقصور، وارتياح الأسواق من جملة مهامهم، كما أن فئة منهم سخرت للاشتغال في الدكاكين والحوانيت، ونقل البضائع وحملها.

5. علاقة الأسواق الأندلسية بنظيرتها في الممالك النصرانية

ارتبطت الأسواق الأندلسية بعلاقات تجارية مع مختلف أسواق الممالك النصرانية، ضمن التبادلات التجارية لمختلف البضائع والسلع الصناعية والفلاحية بين التجار الأندلسيين ونظرائهم في الممالك المجاورة؛ بحسب المعاهدات السياسية والتجارية بين الطرفين، ووثائق صكوك إبرام هذه الصفقات- المحفوظة إلى يومنا هذا- تؤكد ذلك؛ فنقرأ في إحداها عن بيع بضاعة الورق "عبد المؤمن ونجله علي بن عبد المؤمن"، قاما بإجراء ما لا يقل عن ثلاث عمليات بيع للبضائع خلال شهر"، وبحسب ما اطلع عليه الباحث (Juan Leonardo Soler Milla) خوان ليوناردو من جامعة أليكانت؛ فالوثائق تتصف بالدقة في ذكر أسماء التجار ومسميات البضائع وأحجامها وأسعارها، وتواريخ إبرامها، و"من

حاكي حبيب

الشائع أيضاً العثور على صكوك موثقة للعرب المسلمين تعترف بالمدينين بشراء الجلود، والخشب، ومواد الصباغة، والأقمشة، والماشية، والحبوب، والأرض والممتلكات". (Milla, 2006, p. 232)

اعتبر المؤرخ المتخصص بيدرو شالميتا أن نظام الحسبة على السوق نظام فريد من نوعه، ولا مثيل له فالتسعير مثلا يخضع لمعايير تجارية وحسابات منطقية، وليس على التقديرات الشخصية حفاظا على المصلحة العامة للسكان، ولذلك يعتبر هذا النظام من أكثر الطرق أمانا لتجنب الاحتيال. (Chalmeta, 2010, pp. 311-312)

اتبع الأندلسيون نظاما دقيقاً في وزن البضائع والسلع والسوائل القابلة للوزن، وكيل ما يمكن غرفه من الحبوب والأطعمة المجففة بالمد والصاع، وقياس ما يمكن قياسه بالأطوال كالأقمشة والأفرشة والحبال والأخشاب بالأذرع والأشبار والأقدام، ويستغنى في بعضها عن الكيل والوزن والقياس باعتماد العدّ وبيع الجراف والمقايضة؛ والعد هو بيع ما يمكن عده بالحساب (بالأعداد)، أو تحكيم العرف والعادة في بيع السلعة جزافا وبالمقايضة مع التراضي بين البائع والمشتري، وتظهر كتب الحسبة والطبخ والوثائق، وكتب النوازل الفقهية والأموال والجغرافية تفاصيل كثيرة عن نظام المكايل والأوزان وتطبيقاته العملية، رغبة من أهل الأندلس في بلوغ غاية العدل، وعدم التدليس والتطيف على الناس، ورفع المشقة والظلم التي تقع في الموازين والمكايل، ويعزز ذلك قيام الحكام والخلفاء بإصلاحات في هذا المجال تحقيقا للعدالة وتنشيطا للممارسات التجارية. (Hidalgo, 2009, pp. 6-9)

ارتبطت الأسواق الأندلسية بنظيرتها النصرانية ضمن الاتفاقيات والمعاهدات التجارية المبرمة بين دول الممالك النصرانية والحكومات الإسلامية، وتثبت مختلف الوثائق الأرشيفية نشاط الحركة التجارية بين الطرفين، وتؤكد على رواجها، منها: انتقال المواد المصنعة ليس فقط المواد المصنعة أو الغذائية الجاهزتان؛ وإنما أيضا المواد الخام أو المعروفة حاليا بالمواد الأولية التي يحتاجها أهل الصنائع والحرف؛ مثل المعادن والورق والحبوب والخشب والحريير والقماش وما شابه، وفي وثائق أخرى تبادلات تجارية بحرية مع مدن سواحل بلاد المغرب، وقد ورد في بعضها تحديد أسماء التجار المسلمين وطرق توريدهم للسلع عبر المنافذ البحرية منهم: "...إبراهيم بن عبد الله زورزو...يوسف بريكسيس...علي بن حمة بن عبد العزيز...عبد السلام حميد هامي"، ومن المدن المذكورة "...وهران...الجزائر...تيدلس...بجاية...ألمرية..." بنقل مختلف البضائع الزراعية والمواد الأولية كالتين والزبيب المجففين والأصباغ وغيرها، وفيها تحديد للشهور التي تمت بها هذه المعاملات: من شهر مارس إلى شهر ديسمبر من سنة 1335م/736هـ. (Milla, 2006, p. 236)

لا تزال الكثير من الشواهد الأثرية الباقية إلى يومنا شاهدة على حركية التبادلات التجارية ومنها: "الحرف اليدوية، مثل الخزف النصري الفاخر، والأواني الفخارية الزرقاء والذهبية، المعترف بها في جميع أنحاء سوق العصور الوسطى المتأخرة". (Fábregas, 2017, p. 71)

تجدد الإشارة إلى استمرار الكثير من التدابير الإدارية التي عرفتها الممارسات التجارية بشكل عام والأسواق بشكل خاص في الحقبة الإسلامية في العصور التي أعقبت سقوط المدن الأندلسية بيد النصارى؛ بل وإلى عهود متأخرة من العصور الحديثة. (Milla, 2006, p. 230)

نخلص في الأخير إلى التأكيد على أنّ الاهتمام بتدوين الرسائل حول تدابير الأسواق وتنظيماتها لدى الأندلسيين هو أحد المعالم التطورية التي بلغتها الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، وعكست جانباً مهماً من الحياة اليومية لأهلها، في الوقت الذي كانت تعاني فيه المجتمعات الأوروبية من مظاهر التخلف والظلامية التي اتسمت بها مدنهم في القرون الوسطى.

6. قائمة المراجع

- 1- البكري، أبو عبد الله بن محمد، المسالك والممالك، تحقيق جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م، ج1.
- 2- ابن حيان، أبو مروان عبد الملك القرطبي، المقتبس في أخبار بلد الأندلس، تحقيق عبد الرحمن حجي، دار الثقافة، بيروت ط1 1965م.
- 3- الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في أخبار الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1985م.
- 4- الخشني، محمد بن حارث بن أسد، قضاة قرطبة، جمعية إحياء التراث، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط2، 2008م.
- 5- ابن الخطيب، أبو عبد الله لسان الدين السلماني، لآل الأعمال فيمن بوع قبل الإحتلام من ملوك الإسلام، تحقيق ليفي بروفنسال، دار المكشوف، بيروت، ط1، 1965م.
- 6- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن، المقدمة، تحقيق عبد الواحد وافي، دار نهضة العرب، القاهرة، ط1، 1981م.
- 7- ابن عبدون، أبو عبد الله محمد بن أحمد التجيبي، رسالة في آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق ليفي بروفنسال، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955م.
- 8- ابن عذاري، أبو العباس أحمد بن محمد المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج س كولان وليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1983م.
- 9- ابن القطان، أبو محمد حسن بن علي الكتامي، الفاسي، نظم الجمان لترتيب أخبار الزمان، تحقيق محود عليب مكي، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1990م.
- 10- المقري، أبو العباس أحمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 2016م.
- 11- مؤلف مجهول، أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتب اللبناني، بيروت، ط2، 1989م.
- 12- أشواق بن قدور، تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية، الجزائر، المجلد5، العدد1، جوان 2018م.
- 13- إياد كاظم، دراهم الأمير الأموي عبد الرحمن الداخل بالأندلس، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، مجلد19، العدد1، السنة 2016م.

حاكي حبيب

- 14- حسين مؤنس، فجر الأندلس، دار الرشاد، القاهرة، ط4، 2008م.
- 15- عصمت عبد اللطيف دندش، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988م.
- 16- محمد الصمدي، حركة التجارة البحرية بين المغرب والأندلس، أيام المرابطين، أعمال ندوة الأندلس كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تيطوان، المغرب، مارس، سنة 2001م.
- 17-Adela Fábregas, El mercado interior nazarí: bases y redes de contactos con el comercio internacional, Hispania, 2017, vol. LXXVII, no. 255, enero-abril, págs. 69- 90 ISSN: 0018-2141, e-ISSN: 1988-
- 18-Fernando Gutiérrez Hidalgo, Cost calculation, religion and commerce: the Book of Good Government of the souk of Malaga in the last quarter of the 13th century, Trabajo Sobre Historia De La Contabilidad Ponencias Y Comunicaciones Valladolid 5 a 7 De Noviembre De 2009, Universidad Pablo de Olavide de Sevilla,
- 19-José Aguilar Gómez, El pensamiento económico en al-Andalus, Al-Andalusy el mundo cristiano, Relaciones sociales y culturales, intercambios económicos y aspectos jurídico-institucionales, Coordinadores : Francisco Toro Ceballos Francisco Vidal-Castro, Alcalá la Real Ayuntamiento Grupo de Investigación HUM761, Sociedades Árabes, Islámicas y Cristianas (Universidad de Jaén) 2018,
- 20-María Crego, El precio de los productos y la venta de carne en los tratados de fiisba andalusíes Al-Qantara XXXIX 2, julio-diciembre ISSN 0211-3589 2018
- 21-Pedro Chalmeta, El zoco medieval, Contribucion al studio de la historia del Mercado, Fundacion ibn Tufayl de Estudios Arabes, Almeria, Espana, 2010,